

## المجاورة بين العوامل ومعمولاتها (١)

عبدالله بن علي القيسي

الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

Email: [abd1404@hotmail.com](mailto:abd1404@hotmail.com)

### المُلخَص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة المجاورة بين عناصر التركيب في الجمل الكلامية، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف هذه الظاهرة، وتحليل كلام النحويين فيها. وتقوم على محورين أساسيين:

المحور الأول: العناصر الكلامية التي يجب أن تتجاور فيما بينها في السياق الكلامي، فلا يفصل بينهما فاصل إلا في حالات قليلة ونادرة، وشمل هذا المحور الباحثين، الأول: (المجاورة الوظيفية بين العامل والمعمول)، والمبحث الثاني: (المجاورة الوظيفية بين المتلازمين).

المحور الثاني: الأحكام النحوية التي تثبت لبعض العناصر الكلامية بسبب مجاورتها لعناصر أخرى قد تنتفي هذه الأحكام بانتفاء المجاورة، وشمل هذا المحور الباحثين، الثالث: (أثر المجاورة في التطابق). والرابع: (أثر المجاورة في تغيير الحركة الإعرابية).

وخلصت هذه الدراسة عموماً إلى:

- ١- أنّ النحويين شددوا على ضرورة المجاورة بين العناصر الكلامية المتلازمة في السياق الكلامي، وهم يجيزون الفصل بينها، أو يمنعونها بالنظر إلى طبيعة المتجاورين، وطبيعة الفاصل.
- ٢- أنه قد يثبت لبعض العناصر الكلامية من الأحكام النحوية لمجاورتها لعناصر أخرى ما لا يثبت لها في حال عدم المجاورة.

## Abstract

Neighboring factors and their commissions(1)

ABDULLAH BIN Ali - QAISSI

This study deals with the neighbouring phenomenon between structure elements in the sentence and its influence on grammar analysis. The study is based on the descriptive analytical approach which describes this phenomenon and analyses the grammarians' opinions of it. The study is based on two main axes :

The first axis is: the verbal elements that must be adjacent to each other in the verbal context , not separated by a break except in a few rare cases. This axis includes two chapters of research; the first one is ( functional neighbouring between the element and its subordinate). The second chapter is (functional neighbouring between connected elements).

The second axis is : the grammatical functions which come true when some elements are adjacent and do not come true when these elements are apart. This axis includes the third and fourth chapters. The third chapter is (Impact on neighboring congruence ). The fourth chapter is (the influence of neighbouring in changing syntactic movements).

This study concluded generally to:

- 1\_ that the grammarians stressed the necessity of neighbouring between the connected verbal elements in the verbal context. They agree or refuse to separate between these elements and this is according to the nature of the neighbouring and the nature of the separation.
- 2\_ some grammatical functions can come true when some verbal elements are adjacent and do not come true when these elements are not adjacent.

## المجاورة بين العوامل ومعمولاتها

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد :

فتعتبر المجاورة وأثرها في التحليل النحوي موضوعاً ذا أهمية كبيرة، وذلك لأن المجاورة علمٌ فاعلةٌ تتواجد في أكثر أبواب النحو، ويمكننا أن ننظر إليها من ناحيتين، الناحية الأولى: العناصر الكلامية التي يجب أن تتجاور فيما بينها فلا يفصل بينها فاصل إلا في حالات قليلة ونادرة، كالتجاور الحاصل بين العامل والمعمول والتجاور فيما بين المتلازمات الاسمية.

والناحية الثانية: الأحكام النحوية التي تثبت لبعض العناصر الكلامية بسبب مجاورتها لعناصر أخرى قد تنتفي هذه الأحكام بانتفاء المجاورة .

والحديث عنها – أي عن المجاورة – لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب النحويين قديماً، بل تعد كتبهم من مصادر هذه الدراسة، ولكنها كانت متناثرة لم يجمعها كتاب يلم شتاتها ويبين معالمها.

فأول ما يقابلنا في كتب المتقدمين ما أورده سيبويه في كتابه من أن العرب يجرون الاسم لمجاورته لمجرور كقولهم: ( هذا جحر ضبّ خرب) كما عقد ابن جني فصلاً في كتابه (الخصائص) سمّاه: ( بابٌ في الجوار ) ثم توالى كتابات النحويين في ذلك، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الجر على الجوار، ومسألة اشتراط الجوار في عمل بعض الأدوات، وقد جاء تعبير النحويين عن هذه المسألة بألفاظ متنوعة مثل: ( الجوار، المجاورة، بشرط ألا يفصل بينهما ...).

والمتأخرون أيضاً اهتموا بهذه الظاهرة النحوية ، وبعض دراساتهم لم تكن خصيصاً في بحث ظاهرة المجاورة ، بل نوقشت بعض مظاهرها ضمناً في فصول هذه الدراسات مثل: دراسة : ( المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص ) لإبراهيم عسيري، ودراسة :

( الأساليب والإطلاقات العربية في كتاب تفسير أضواء البيان ) لـ محمد الميناوي وغيرها ، فقد ضمنت هذه الدراسات في فصولها مسألة الجر على الجوار .

أما تخصيص هذه الظاهرة ببحث مستقل ، فقد اطلعت منها على ما يلي:

١- ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو ، للدكتور قاسم محمد صالح، ونشره في ( المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها) عام ٢٠٠٧ م ، وتحدث فيه عن شروط الحمل على الجوار ، والخفض بالجوار ومواضعه ( العطف ، النعت، الخبر ) كما ذكر أمثلة على الرفع بالجوار ، والجزم بالجوار.

٢- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، للدكتور فهمي حسين النمر. وطبعته دار الثقافة بالقاهرة عام ١٩٨٥ م ، وفيه قسم البحث لأربعة فصول، تحدث في الأول عن اختلاف العلماء في هذه الظاهرة ، والفصل الثاني خصصه لأثر الجوار في الحكم الإعرابي ، أما الفصل الثالث فخصصه

لأثر الجوار في المسائل التصريفية ، أما الفصل الرابع فكان لأمثلة للجور بالجوار في العطف والنعته في القرآن الكريم .

٣- القول المختار في الجور على الجوار، للدكتور عبدالله النجدي، ونشره في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق في العدد الثالث عشر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م المجلد الثاني ، وتحدث في هذا البحث عن معنى الجوار والمجاورة، ومراعاة الجوار في قلب الحروف، ومراعاة الجوار في التأنيث ، ومراعاة الجوار بين المتضامين، حيث يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير ، والتأنيث، والمصدرية .

وكل هذه الإشارات القديمة ، والدراسات الحديثة كانت هادية لي في تتبع هذه الظاهرة في أمهات الكتب النحوية ، وإخراجها في مباحث هذه الدراسة ، معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف هذه الظاهرة ، وتحليل كلام النحويين فيها .

ولما كانت الدراسات والبحوث يكمل بعضها بعضاً ، وحدود العلم لا تتوقف عند حد معين، فإن هذا البحث يأتي مكملاً لما سبقه في بحث ظاهرة المجاورة في الجوانب التالية :

- أ- المجاورة بين العامل والمعمول.
- ب- أحكام المجاورة بين المتلازمين ، وأحكام الفصل بينهما.
- ج- أثر المجاورة في التطابق النوعي.

وسنتكلم في هذا الجزء محور المجاورة بين العوامل ومعمولاتها فحسب، كما سيتبعها المحاور الأخرى في أجزاء لاحقة إن شاء الله، وقبل الولوج في صلب هذا الموضوع كان لزاماً أن أبين مفهوم المجاورة لغة واصطلاحاً وكلام النحويين فيها:

#### مفهوم المجاورة في اللغة:

جاء في لسان العرب: "الجوار: المجاورة، والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاوراً وجواراً وجواراً، والكسر أفصح، وإنه لحسن الجيرة لحال من الجوار وضرب منه، وجاور بني فلان وفيهم مجاورة وجواراً".

قال الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ ... أَشْمَرُ حَتَّى يُنْصِفَ السَّاقَ مَنْزِرِي

#### مفهوم المجاورة في الاصطلاح:

يعرّف ابن هشام المجاورة بقوله: "إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره. فهي ظاهرة صرفية نحوية، تعني تأثر الألفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة.

فمن تأثير المجاورة في الصرف، الإعلال بالقلب في أحد أحرف الكلمة إلى حرف آخر لتصبح الكلمة في مجموع حروفها منسجمة مثلها، فمن ذلك قلب الواو همزة في قوله - صلى الله عليه وسلم - ((فَارْجَعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)) ، والأصل موزورات؛ لأنها مأخوذة من الوزر، فقلبت الواو فيها همزة من أجل المجاورة ؛ لأنهم قابلوا الموزور بالمأجور لينسجم اللفظ.

وأثر المجاورة في باب الصرف ليس موضوعنا في هذه الدراسة،

أما المجاورة في الأبواب النحوية فتأتي في مظهرين اثنين:

أولهما: المجاورة بين العناصر الكلامية، التي يكون الأصل فيها التجاور، فلا يفصل بينها فاصل إلا في حالات قليلة نادرة.

وثانيهما: الأحكام النحوية التي تكتسبها بعض العناصر الكلامية في الجملة، لم تكن لها أن تكتسب هذه الأحكام لولا المجاورة.

فيقصد النحويون بالمجاورة في النوع الأول: العناصر الكلامية التي تتجاور فيما بينها فلا يؤدي المعنى المطلوب من السياق اللغوي إلا بوجودهما معاً في الغالب، فالأصل بينها التجاور والترابط، وقد شددوا على هذا التجاور فلم يروا الفصل بين المتجاورين إلا في حالات قليلة ونادرة، وحددوا طبيعة الفاصل بينهما. ويمكننا أن نصنف هذا النوع من المجاورة إلى صنفين هما:

- التَّجَاوُرُ فيما بين العناصر الكلامية التي يعمل أحدهما في الآخر، وهو ما يطلق عليه بالعامل والمعمول.  
- التَّجَاوُرُ فيما بين الأسماء المتلازمة التي تكوّن ركناً اسمياً في سياق الجملة.  
وكلا النوعين أفاض النحويون الحديث فيه، وبينوا ماهيته ومتى يجب أن يكون مجاوراً، ومتى يفصل بينهما، وما هو الفاصل، وما طبيعته.

فالأول وهو المجاورة بين العامل والمعمول نجدهم شددوا على أهمية الترابط فيما بينهما، فقالوا الأصل في العامل أن يكون مرتبطاً بمعموله، وبينوا أن انفصال العامل عن معموله، قد يلغي العامل ويبطل عمله، وذلك مثل (إن) الناصبة للفعل المضارع، فمن شرطها لكي تكون عاملة فيه أن تتجاور معه بدخولها عليه مباشرة، باستثناء القسم ولا النافية، فإذا تم الفصل وألغيت المجاورة فيما بينهما فإنها لا تعمل فيه.  
ومن ذلك أيضاً ( لا ) النافية للجنس فقد اشترط النحويون لعملها عمل (إن) مع اسمها النكرة أن تتجاور معه دون فصل بينهما، فنقول: ( لا رجل في الدار ) فإذا ألغيت مجاورتهما فقلنا: ( لا في الدار رجل ) فإنها لا تعمل حينئذٍ.

ومن العوامل ما لا يتأثر بالفصل فمجاورته لمعموله أو فصله عنه على السواء مثل: (جاء اليوم إلى الجامعة محمد) فالفصل بين الفعل والفاعل غير مؤثر على الإطلاق. وقد كثرت عبارات النحويين في هذه المسألة مثل قولهم: (بشرط أن لا يفصل بينهما بفاصل).

أما الثاني: وهو التجاور فيما بين الأسماء المتلازمة، فقد لا حظ النحويون أن بعض الأسماء تتركب مع أسماء أخرى فيكونان سويةً ركناً اسمياً واحداً في سياق الجملة ويؤديان معاً المعنى المطلوب، فاعتبروا أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد، وأن النعت والمنعوت كالاسم الواحد، ومثل ذلك قالوا عن المعطوف والمعطوف عليه، والبدل والمبدل منه، والصلة والموصول... فهذه الأسماء تأتي متجاورة في سياق الكلام، فلا يحسن أن يفصل بينها إلا في أضيق الحدود، واشترطوا لهذا الفاصل شروطاً وضوابط. وموضوعنا هنا يقتصر على النوع الأول وهو المجاورة بين العامل والمعمول.

ومما يُظهر اهتِمام النَّحويين بشأن المُجاورة فيما بين العناصر الكلامية حديثُهم عن الرتبة النحوية فبينوا أنها علاقةٌ بين جزأين من أجزاء الكلام يدل موقع كل منهما على الآخر، أي أنه وصف لمواقع الكلمات في التركيب، وبينوا أن للرتبة دوراً مهماً في الجملة، فهو يساعد على رفع اللبس والغموض في المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها).

وقد تحدث ابن السراج عن الرتبة المحفوظة، وهي الألفاظ التي لا يجوز إزاحتها عن مواضعها بالتقديم أو التأخير فذكر منها:

- الصلّة على الموصول.
- التوابع ( الصفة، البديل، العطف، التوكيد ) على متبوعاتها.
- المضاف إليه على المضاف.
- الفاعل على الفعل.

وهذه التي ذكرها ابن السراج هي ما تحدث عنها النحويون أنها كالشيء الواحد والاسم الواحد فيجب بينهما المجاورة، وسيأتي تفصيل في ذلك.

أما المظهر الثاني من مظاهر المجاورة في أبواب النحو، فهي الأحكام التي تكتسبها بعض العناصر الكلامية في سياق الكلام بسبب مجاورتها لعناصرٍ أخرى، مثل التأنيث الذي يكتسبه الفعل لمجاورته للفاعل المؤنث. يقول العكبري: "ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم: قامت هند، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما؛ فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلا المجاورة، وعدم المجاورة".  
ومنه اكتساب المضاف للتذكير أو التأنيث لمجاورته للمضاف إليه المذكر أو المؤنث.

أما الحكم الثاني الذي تكتسبه العناصر الكلامية، فهو الحركة الإعرابية، كالجبر بالجوار، فقد يكون الاسم ليس مستحقاً للجبر وإنما اكتسب الجبر لمجاورته لمجرور، فيقصد بمصطلح الجبر بالمجاورة أن عامل الجبر ليس بالإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف، وحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب وإنما هي حركة اجتلابت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى.

ومن ذلك تغير حركة الاسم المشتغل عنه تبعاً لطبيعة مجاوره، فقال النحويون يجب في الاسم المشتغل عنه النصب إذا كان مجاوراً لأداة من أدوات التحضيض أو الاستفهام أو الشرط، ويجب فيه الرفع إذا جاور الاسم المشتغل عنه ما يختص بالابتداء، وهكذا تتحدد علامة الاسم المشتغل عنه بحسب مجاوره.

فيظهر مما سبق أنّ مصطلح المجاورة قد عرفه النحويون الأوائل منذ بداية عهد التدوين في علوم اللغة العربية، فهذا سيبويه يقول عن الجر بالجوار: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ"<sup>(1)</sup>. وفي مثله تحدث الميرد في كتابه (المقتضب).

(1) الكتاب ٦٧/١.

وأفرد ابن جني باباً في كتابه ( الخصائص ) سماه باب في الجوار، وجعله على نوعين أحدهما: تجاور الألفاظ وقسمه إلى قسمين، متصل ومنفصل، فتطرق في الجوار المتصل لقلب الأحرف في الكلمات في الإعلال والإبدال، ونقل الحركات من حرف إلى حرف آخر بسبب المجاورة، وتحدث في الجوار المتصل عن مسألة الجر على الجوار.

والعكبري في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) عند تعليقه على آية الوضوء: (( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ )) ذكر أشكالاً من مظاهر المجاورة بين عناصر التركيب، فذكر أثر المجاورة في الإعراب، وأثر المجاورة في قلب الحروف، وأثر المجاورة في تأنيث الفعل لمجاورته لفاعله المؤنث.

يقول العكبري: "والجوار مشهور عندهم في الإعراب، وقلب الحروف ببعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك".

وفصل ابن هشام في كتابه ( مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ) في مسألة الجر بالجوار والخلاف الحاصل فيها بين النحويين.

#### أحكام المجاورة بين العامل والمعمول:

بدأت فكرة العامل مع إرهاصات نشوء النحو على يد عبدالله بن اسحق الحضرمي، وبُسط القول فيه على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه.

وقد عرّف العامل النحوي بأنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً". ثم قسّم إلى عوامل لفظية ومعنوية، فالعامل اللفظي، هو العامل فيما بعده وكان ظاهراً كالحروف والأفعال والأسماء. أما المعنوي فهو الذي لا يظهر في البناء الجملي كالابتداء، والتجرد من العوامل. أما الكلمة التي يظهر عليها أثر العامل بتغيير حركاتها الإعرابية رفعاً أو نصباً أو جراً فهي ( المعمول ) " فالكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له ".

وقد حدد النحويون علاقة العامل مع معموله، وما يطرأ عليها من كف أو إلغاء أو تعلق أو تضمن أو تنازع، ونحو ذلك مما له أثر في الاتصال والانقطاع.

فالعامل يرتبط بمعموله، مادام أثره يصل إليه أو كان واقعا في حيزه ومجاله، وصالحاً لأن يتسلط عليه مباشرة. فإذا تسلط العامل على معموله دون تأويل، وتمكن منه تمكناً يمكنه في إحداث معنى أو ضبط معين، سمي ذلك التركيب تركيباً صحيحاً، ويكون ذلك حين يستجيب المعمول في الدخول مع العامل في علاقة نحوية سياقية مع العامل، ففي: ( أكرم زيداً خالداً ) نجد أن العنصرين (زيداً) و (خالداً) يتوجه إليهما العامل (أكرم) محدثاً علاقة الإسناد مع الأول ورفع على الفاعلية، وعلاقة التعديّة مع الثاني ونصبه على المفعولية، وللعامل مزية الجمع بينهما بدليل أنه إذا لم يكن موجوداً في التركيب سقطت العلاقة بينهما وفقد وجودهما في الترتيب الدلالي، إذ لا معنى لقولنا: (زيداً خالداً) دون الفعل.

أما إذا لم يتسلط العامل على معموله بأن خالفت بعض العناصر الأصول الوظيفية النحوية، سمي ذلك التركيب تركيباً غير أصولي أي غير صحيح، فلا يصح أن يقال: (نمت البيت)، ولا (قام هند)، لأن اسم المكان في المثال الأول اسم مختص، فلا يصح تعدي الفعل إليه، أما في المثال الثاني (هند) مؤنث حقيقي فلزم أن يقال: (قامت هند) لتتوافق دلالة العامل مع معموله.

ومجاورة العامل لمعموله يمكنه من إحداث أثره فيه، فيرفعه إن كان رافعاً له، وينصبه إن كان ناصباً، فالأصل بينهما المجاورة والملازمة، لأن العلاقات النحوية تكون أكثر وضوحاً من خلال هذه المجاورة، وإذا خرقتنا هذا الأصل لغرض دلالي يقصده المتكلم، أو استجابة لمتطلبات التركيب، فالفصل بين العامل ومعموله

أسهل من الفصل بين شقي العنصر الواحد كالمضاف والمضاف إليه والصلة مع الموصول، لأنهما لم يؤلفا ركناً واحداً أو معنى واحداً، بل هما ركنان مستقلان من حيث الوظيفة النحوية، فتقبل القاعدة النحوية عدم تجاورهما ضمن ضوابط معينة. ففي المثال السابق (أكرم زيداً خالدًا) يمكننا أن نقول: (أكرم خالدًا زيداً) ففصلنا بين المتجاورين الفعل والفاعل بالمفعول.

وبالرغم من هذا، فإن الفاصل بين العامل ومعموله أياً كان سواء كان فعلاً، أو مصدرًا، أو صفةً مشبهةً بالفعل، أو فعلاً ناقصاً، أو أداة لا يتم إلا ضمن ضوابط وشروط وقواعد حددتها اللغة. وعليه قسم النحويون الفصل بين العامل ومعموله بالفصل الحسن والفصل القبيح، وترخيصهم للفصل بينهما يدل على أن قواعدهم تقبل عدم تجاورهما ضمن شروط معينة، وعليه فإن الفاصل بينهما الملغى لمجاورتها يشترط له شروط معينة أيضاً، منها مثلاً أن الفاصل بين الفعل والفاعل، يجوز إذا كان مفعولاً للعامل ذاته كما في المثال الذي مر معنا، أو حالاً كقولنا: (جاء ضاحكاً زيداً)، أو بالتمييز كقولنا: (طاب نفساً زيداً)، أو المستثنى مثل: (ما قام إلا زيداً أحد).

أو بالجملة المعترضة، ومنه قول الشاعر:

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ، وَلَا عَزْل.

وفي باب (كان) أجازوا إلغاء المجاورة بينها، وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور؛ للتوسع فيهما مثل: (كان عندك زيدٌ مقيماً). والأصل: (كان زيدٌ عندك مقيماً) فقدم معمول خبر كان على اسمها. وفي باب (إذن) رخصوا إلغاء المجاورة بينها وبين معمولاتها دون النواصب الأخرى، بالقسم وبـ(لا) النافية، فتقول: إذن والله أجيبك.

ومثلها يقال في بقية العوامل، فقد رخص النحويون بفواصل معينة تُلغى معها المجاورة بين العامل ومعموله ويبقى عمله.

وفي المقابل فإن النحويين قد منعوا الفصل بأمر يقبح معها الفصل، كما يقبح الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، فلا يفصل بينهما شيء لم يعمل فيه الفعل.

وكذلك لا يجوز عندهم إلغاء المجاورة بين (كان) وما تعمل فيه بالأجنبي.



يقول ابن السراج: " فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه فنحو قولك كانت زيدا الحمى تأخذ، هذا لا يجوز، لأنك فرقت بين كان واسمها بما هو غريب منها لأن زيدا ليس بخبر لها ولا اسم". وكذلك يمنع إلغاء المجاورة بين الحروف المشبهة بالفعل، وهي ( إن ) وأخواتها بغير الطرف، والجار والمجرور، فيجوز قولنا: (إن في الدار زيدا وإن خلفك عمراً) والأصل: (إن زيدا في الدار وإن عمراً خلفك). والمقصود أن إلغاء المجاورة بين العامل ومعموله بالرغم من أنه أسهل من الفصل بين المركبات الاسمية التي تعد اسماً واحداً، إلا أنه ليس على إطلاقه، بل تحكمه قيود وشروط وضوابط وضعها النحويون.

#### المجاورة بين الفعل والفاعل:

الفعل والفاعل متلازمان، إذ يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، فإذا وجد في التركيب أحدهما، فلا بد من البحث عن صاحبه، فلا وجود لأحدهما دون الآخر.

وهما كلمتان إلا أنهما كالكلمة الواحدة وكالشيء الواحد معنىً وحكماً.

يقول الميرد: "صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر". ومما يدل على أنهما شيء واحد ما يلي:

- تغيير آخر الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، مثل: (ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا)، ولما كان المفعول به في حكم المنفصل لم يسكن، نحو: (ضَرَبْنَا).
  - الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون، فالنون علامة لرفع الفعل، بالرغم من أن ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة وهي فاعل، قد فصلت بين الفعل وعلامته، مما يدل على أنهما شيء واحد. يقول ابن جني: " فالعمل إنما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه كما صارت النون في نحو: لتضربين زيدا كالجزم منه حتى خلط بها وبني معها".
  - منع العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد. يقول السيوطي: " لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به".
  - تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً، ولم يفصل بينهما فاصل، مما يدل على أنه كالجزم منه.
  - النسبة إلى (كنت) قالوا (كنتي)، ولولا أنهما شيء واحد لم تبق التاء مع النسبة.
  - منع تقديم الفاعل على الفعل.
  - (حبذا) تعتبر جزءاً واحداً مع أنها مكونة من فعل وفاعل.
- وبما أنهما بهذه المنزلة في التلاحم والترابط فإن كونهما متجاورين هو الأولى، فيأتي الفعل أولاً ثم الفاعل، وإذا كان الفعل متعدياً جاء المفعول به ثالثاً، وذلك لأن رتبة الفعل في ترتيب الجملة الفعلية أولاً، ثم رتبة الفاعل، ثم رتبة المفعول به.
- ولما كانت الرتبة النحوية نوعين: رتبة محفوظة، وهي الرتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، ورتبة غير محفوظة، وهي الرتبة في النظام فقط وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها.

كانت رتبة الفعل مع الفاعل هي رتبة محفوظة وتعني أن يتقدم الفعل على فاعله وجوباً. يقول ابن مالك: "فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها، وإن وقع الاسم قبل الفعل، فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه".

أما الرتبة بين الفاعل والمفعول به، فهي رتبة غير محفوظة، أي أنها في النظام اللغوي تعني تقدم الفاعل وتأخر المفعول به، ولكن في الاستعمال قد يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً، كقوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)) ، أو جوازاً وسيأتي بيان لذلك.

فالترتيب بين الفعل والفاعل يكون على الأصل، فيتقدم الفعل ويتأخر الفاعل، أما المفعول به فيرخص له بترك موقعه ليتوسط في بعض الأحيان بين الفعل والفاعل.

فمن حق الفاعل أن يكون مجاوراً للفعل متصلاً به، فلا يفصل بينهما عنصر من العناصر الكلامية الأخرى. إلا أن الفصل مما يرخص فيه وتوسعت فيه اللغة كثيراً، وذلك لأنهما متلازمان تلازم اقتضاء فيسهل الفصل بينهما بخلاف المتلازمين تلازم مجاورة فإنه يصعب التفريق بينهما إلا في أضيق الحدود.

يقول ابن جني: "وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضاً، فمن قبحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو دون الأول".

فيُفهم من كلام ابن جني أن الفصل بين المتلازمين بالأجنبي في كلتا الحالتين قبيح، إلا أن القبح تتفاوت درجاته، فيقوى كلما زاد الترابط بينهما ويضعف كلما ضعف الترابط بينهما، وهو ما عبر عنه في موضع آخر: "وكلما ازداد الجزء ان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما".

والملاحظ في كلام ابن جني أيضاً أنه خص القبح في حالة كون الفاصل أجنبياً (وهو مالم يعمل فيه العامل) وذلك مثل قول الشاعر:

### فقد والشك بين لي عناء ... بوشك فراقهم صردٌ يصيح

فقد فصل الشاعر بين الفعل (بين) وفاعله (صردٌ) بأجنبيات كثيرة، وهو قبيح. ومعنى البيت: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء.

وعليه فما ليس بأجنبي وهو ما عمل فيه العامل، كالمفعول به لا يقبح الفصل بينهما. بل هو: "أمر مباح في اللغة وهو كثير جداً".

ولا يمنع توسطه بين الفعل والفاعل إلا في موضعين هما:

١- أن يُخشى اللبس، مثل: (ضرب موسى عيسى).

٢- أن يحصر المفعول بإنما، مثل: (إنما ضرب زيداً عمراً).

أما توسطه بين الفعل والفاعل جوازاً ، فمثل قوله تعالى: ((وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)) وقول الشاعر:

### جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وقد يكون توسط المفعول به واجباً وذلك في مواضع هي:

١- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، كقوله تعالى: ((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ)).

وقوله تعالى: ((يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ)). ففي هذه الحالة لا يجوز أن يلتزم الفاعل بموقعه

بأن يكون متقدماً على المفعول به، ولم يرد في هذه الحالة الترتيب الأصلي إلا في الشعرومن ذلك قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ.

- ٢- أن يكون الفاعل محصوراً ب: (إنما) ، مثل قوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)).
- ٣- أن يكون المفعول به ضميراً ، والفاعل اسماً ظاهراً ، يقول السيوطي: "ويجب الخروج عن الأصل
- ٤- إذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو ضربني زيداً".

ومما لا يعد فاصلاً أجنبيّاً (الـ حال) ، فإن ناصب الحال هو الفعل، فعمل فيه الفعل فلم يعد أجنبيّاً، ولهذا يجوز أن يقع بينهما.

يقول ابن عقيل: "فجاء ضاحكاً زيد". بل يجوز أن تتقدم الحال على الفعل نفسه، ففي المثال السابق يجوز قول: (ضاحكاً جاء زيداً).

وكذلك التمييز يجوز أن يكون فاصلاً بين الفعل والفاعل، يقول السيوطي: "يجوز توسط التمييز بين الفعل و مرفوعه بلا خلاف". وهو لا يعد أجنبيّاً إذ إنّ الناصب له في الرأي الأشهر هو الفعل نفسه فهو معمول له. والمستثنى مما يفرق به بينهما، ففي قولنا: (ما قام أحدٌ إلا زيداً) يجوز قول: (ما قام إلا زيداً أحدٌ). وفي هذه الحالة اختلف في المستثنى هل يستحق الرفع أو النصب؟ فالذين قالوا بالرفع وجّهوا أن العامل فُرغ لما بعد إلا، والاسم المؤخر (الفاعل) في الأصل، يكون بدلاً. ووجه جواز كونه فاصلاً بينهما أن ناصب المستثنى في أحد أقوال النحويين هو الفعل، فإن النحويين اختلفوا في ناصبه على أقوال كثيرة منها:

- أن ناصبه (إلا) واختار هذا القول سيبويه والمبرد والجراني.
  - ذهب آخرون أن ناصبه ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية (إلا) واختاره الشلوبين.
  - رأى ابن خروف أن ناصبه ما قبل (إلا) مستقلاً.
  - حكى السيرافي عن المبرد والزجاج، أن الناصب مضمراً بعد (إلا).
  - رأى الكسائي أن ناصبه (أن) مقدرة بعد (إلا).
- فعلى قول أن الناصب له الفعل سواء كان مستقلاً، أو بواسطة (إلا)، يدل على أن المستثنى ليس أجنبيّاً عن العامل، فلا يقبح الفصل به بين الفعل والفاعل.

ومما يلغي تجاوزهما (كان) الزائدة. قال ابن هشام: "وكونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو: ما كان أحسن زيداً، وقول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم". ووجه كونها فاصلاً بين الفعل وفاعله أنها "غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول، أو اسم أو خبر أو غيرهم إذ ليس لها عمل". ومن ذلك أن الكلام يستغنى عنها فلا ينقص المعنى بحذفها، فكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتأكيداً، فليس من شأنها أن تحدث معنىً جديداً.

ومما يلغى التجاور أيضا بين الفعل وفاعله ( الاعتراض ) ، ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ، وَلَا عَزْلٌ

أما الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، فهو كثير وشائع ، وذلك لأن العرب توسعت فيهما مالم يتوسعا في غيرهما، ولأنهما يتعلقان بالعامل غالباً.

**المجاورة بين الفعل المضارع ونواصبه:**

**المجاورة بين ( أن ) والفعل المضارع :**

( أن ) من نواصب الفعل المضارع ، وتؤول والفعل المضارع بعدها بمصدر ، ففي قولنا: ( أن تأتيني خير لك ) تقدر ( أن ) والفعل ( تأتيني ) بمصدر ، هو ( الإتيان ) فتصبح الجملة بعد التأويل: الإتيانُ خيرٌ لك. وفي قوله تعالى: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) قال سيبويه: " يعني : الصومُ خيرٌ لكم ".

و( أن ) والفعل الذي عملت فيه شيء واحد، وهما من المركب الاسمي الذي يحتل ركناً اسمياً في سياق الجملة، ولا أدل على ذلك من أنها تؤول هي والفعل بعدها بمصدر، فيكونان اسماً واحداً ، كما في الأمثلة السابقة .

يقول سيبويه: " أن وتُفَعَّلَ بمنزلة اسم واحد ، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعل، فكأنك قلت: أخشى فعلك ".

وبما أنهما بهذه المنزلة من التلازم والترابط ، فإنهما يتجاوران ويتصلان ، ويقبح الفصل بينهما بأي فاصل من عناصر الكلام الأخرى . يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَرَّتَا ... جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبِ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل فلما قبح ذلك ولم يجز ، حُمِلَ على إن، لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال..".

ويفهم من كلام الخليل ، أنه لا يجوز أن تلغى مجاورتهما إطلاقاً ، لا بظرف أو جار أو مجرور، ولا غير ذلك ، مما يتوسع به في الفصل غالباً ، وهذا مذهب الجمهور، وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو: أريد أن عندي تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياساً على أن المشددة . وب ( لا ) نحو : (أما أن لا يكونَ ) .

وعَلَّ سيبويه منع الفصل بينهما ، بكراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ، فقال: " ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء " .

إلا أن بعض النحويين قاسوها ب (أن) المشددة ، وفيها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالظرف ، وحرف الجر ، فقالوا يجوز كذلك إلغاء مجاورة ( أن ) والفعل بعدها بالظرف وحرف الجر ، مع إبقاء عملها ، كقولهم: ( أريد أن عندي تقعد ) و ( أريد أن في الدار تقعد ) .

والكوفيون رخصوا في إلغاء المجاورة بينهما بالشرط أيضا، مثل: ( أردت أن تزورني أزورك ) .  
وفي هذه الحالة أجازوا نصب الفعل ( أزور ) ، حيث يبقى عمل ( أن ) ، أو جزمه جواباً للشرط.  
**المجاورة بين ( كي ) والفعل المضارع :**

وهي من نواصب الفعل المضارع ، وفيها خلاف بين النحويين ، فمذهب سيوييه والأكثرين أنها حرف مشترك، أي تدخل على الاسم فتجره ، وتدخل على الفعل المضارع فتنصبه ، واحتجوا بأنه سمع من كلام العرب: (جئت لكي أتعلم) ، وسمع من كلامهم (كيه) . أما الكوفيون فرأوا أنها مختصة بالدخول على الأفعال. ثم اختلفوا هل هي ناصبة بذاتها أم بـ (أن) مضمرة بعدها فمذهب سيوييه على أنها تنصب بنفسها، وذهب الخليل والأخفش إلى أنها تنصب بـ(أن) مضمرة بعدها.

و( كي ) حرف مصدري ونصب ، فهي والفعل بعدها في تأويل مصدر ، لذلك فهي شديدة الاتصال بفعلها، فالواجب بينهما المجاورة ، ولا يفرق بينهما في حال السعة.

قال المرادي : " قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار ."

واستثنى السيوطي ( لا ) النافية و ( ما ) الزائدة فأجاز الفصل بهما مع بقاء عملها.

والكسائي توسع في الفاصل بينهما مع بطلان عملها ، فأجاز الفصل بينهما بالقسم والشرط ، ووافق ابن مالك في ذلك ، إلا أنه خالفه في بقاء عملها.

أما المرادي فيفهم من كلامه أنه يجيز الفصل بينهما بحرف الجر ، مع بقاء عملها ، فقال : " إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافاً للكسائي نحو: جئت كي فيك أرغب " .

## الخاتمة:

لقد انتهت بي هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- تعد المجاورة ظاهرة بارزة في الجملة، إذ ترتبط بعض العناصر الكلامية في سياق الجملة فيما بينها بعلاقة ترابطية قوية، وهي أصلٌ فيما بين العامل والمعمول ليتمكن العامل من إحداث أثره في معمله فيرفعه أو ينصبه أو يجزمه أو يجره، إلا أن الفصل بينهما سائغ في بعض المواضع.

- في حالة الفصل بين العامل والمعمول فإن العامل له حالتان إما أن يبطل عمله، وإما أن لا يبطل، والخلاف النحوي قائمٌ في ذلك بناءً على جواز الفصل أو عدم جوازه، فمن رأى جواز الفصل رأى عدم بطلان عمله، ومن رأى عدم الجواز رأى بطلان العمل.

– الفاصل بين العامل والمعمول تحكمه قيود وشروط وضوابط وضعها النحويون ، كأن يكون مما يتوسع به في الكلام كالظرف والجار والمجرور، أو الجملة المعترضة ، أو ما ليس أجنبياً عن العامل ، ويمنع غير ذلك إلا في الضرورة الشعرية فقط؛ لأنه يرخص فيها ما لا يرخص فيما سواها ، وما ورد في ذلك فهو من قبيل الشذوذ أو الآراء الفردية التي لا يقاس عليها.

### المصادر والمراجع:

- ١- ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي . الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط . تح : د/ صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى. ٢٠١٠م .
- ٢- ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تح: محمد محيي الدين عبدالحميد . دار التراث ، القاهرة . الطبعة العشرون . ١٤٠٠هـ .
- ٣- أبو البركات الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . تح : د/ جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- ٤- أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري . التبيان في إعراب القرآن . تح: علي محمد البجاوي . الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٥- أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تح: د/ عبدالرحمن العثيمين . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ .
- ٦- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي . حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى. ١٤١٧هـ .
- ٧- أبو الفتح عثمان بن جني . الخصائص . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الرابعة.
- ٨- أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج . الأصول في النحو . تح : عبدالحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى. ١٤٠٥هـ .
- ٩- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني . مسند الإمام أحمد بن حنبل. تح : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون . مؤسسة الرسالة: الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ .

- ١٠- أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) . سنن ابن ماجه. تح : شعيب الأرنؤوط وآخرون . دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى . ١٤٣٠هـ .
- ١١- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني . جامع البيان في القراءات السبع المشهورة . تح : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م .
- ١٢- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي . الجنى الداني في حروف المعاني . تح : د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى . ١٩٩٢ م .
- ١٣- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . تح : عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى . ١٤٢٨هـ .
- ١٤- أحمد بن عمر الحازمي . شرح ألفية ابن مالك . غير مطبوع ، دروس صوتية .
- ١٥- أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي . فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية . مكتبة الأسد ، مكة المكرمة ١٤٣١هـ .
- ١٦- تمام حسان . البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني . عالم الكتب . القاهرة ١٩٩٣ م .
- ١٧- تمام حسان عمر . اللغة معناها ومبناها . عالم الكتب ، الطبعة الخامسة . ١٤٢٧هـ .
- ١٨- جلال الدين السيوطي . الأشباه والنظائر في النحو . تح : غازي مختار طليمات . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق .
- ١٩- عباً مهناً . ديوان حسان بن ثابت . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . ١٤١٤هـ .
- ٢٠- حسان فلاح أوغلي . ديوان طفيل الغنوي . تح : دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى . ١٩٩٧م .
- ٢١- الحسن بن أحمد عبدالغفار أبو علي الفارسي . التعليقة على كتاب سيويوه . تح : د/ عوض بن حمد القوزي . الطبعة الأولى . ١٤١٠هـ .
- ٢٢- خليل أحمد عميرة . في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق . مكتبة عالم المعرفة ، جدة . ١٤٠٤هـ .
- ٢٣- د/ فهمي حسن النمر . ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم . دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٥م .
- ٢٤- راينهرت فايبرت . ديوان الراعي النميري . دار النشر : فرانتس شتاير بفيسدان ، بيروت ١٤٠١هـ .
- ٢٥- سعد حسن عليوي . الفصل بين أجزاء الجملة العربية . مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد ١١٩ ، العدد ٣ . ٢٠١١م .
- ٢٦- الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني . العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية . شرح الشيخ خالد الأزهرى . تح : د/ البدران زهران . دار المعارف ، القاهرة .
- ٢٧- عباس حسن . النحو الوافي . دار المعارف . الطبعة الخامسة عشرة .

- ٢٨- عبد الحميد مصطفى السيد. نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب. مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١١٨ ، عدد (٤+٣) ٢٠٠٢ م .
- ٢٩- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعراب . تح : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله . دار الفكر دمشق. دار الفكر . ١٩٨٥ م
- ٣٠- عبدالحفيظ السلطي . ديوان العجاج . مكتبة أطلس ، دمشق .
- ٣١- عبدالحميد مصطفى السيد . نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب .
- ٣٢- عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تح: عبدالحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر .
- ٣٣- عبدالعزيز موسى علي. الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة . مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد ٣ العدد ١ ٢٠٦٦ م .
- ٣٤- عبدالقادر بن عمر البغدادي . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . تح : عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة . ١٤١٨ هـ .
- ٣٥- عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ، جمال الدين بن هشام . شرح قطر الندى وبل الصدى. تح : محمد محيي الدين عبدالحميد . القاهرة ، الطبعة الحادية عشر. ١٣٨٣ هـ .
- ٣٦- عبدالله بن يوسف جمال الدين ابن هشام. أوضح المسالك . تح : يوسف الشيخ البقاعي . دار الفكر للطباعة والنشر.
- ٣٧- علي حسن فاعور . ديوان زهير بن أبي سلمى . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى. ١٤٠٨ هـ .
- ٣٨- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه . الكتاب . تح : عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٤٠٨ هـ .
- ٣٩- غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (ذو الرمة) . ديوان ذي الرمة . شرح أحمد حسن بسج . دار الكتب العلمية ، بيروت . ١٤١٥ هـ .
- ٤٠- محمد أبو الفضل إبراهيم . ديوان امرئ القيس . تح : دار المعارف ، الطبعة الرابعة .